الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب
الجامعة المغربية للفلاحة
التنسيقية الوطنية للمعهد الوطني للبحث الزراعي

الرباط في : 11 صفر 1442 الموافق لـ 28 شتنبر 2020

رسالة احتجاجية مفتوحة

إلى السيد مدير المعهد الوطني للبحث الزراعي

الموضوع : حول تجاهل مطالب الشغيلة وإقصاء التنسيقية الوطنية للمعهد الوطني للبحث الزراعي من الحوار.

انطلاقا من واجبها الوطني، في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة الجد صعبة بسبب الجائحة والجفاف وتفشي الفساد والتي تنذر بانكماش غير مسبوق لمعدلات نمو من شأنها المساس بالقدرة الشرائية لجموع الموظفين بوصفهم فئة ذات دخل ثابت وهش مما قد يتسبب في تزايد حدة الاحتقان الاجتماعي، ووعيا منها بالمسؤولية الملقاة على عاتقها، تأخذ التنسيقية الوطنية للمعهد الوطني للبحث الزراعي المبادرة مرة أخرى لمراسلتكم السيد المدير لآخر مرة و منحكم آخر فرصة لفتح باب الحوار للتفاعل الإيجابي مع مطالب الشغيلة وتأسيسا لمرحلة جديدة ترتكز على قواعد متينة للتعاون في إطار شراكة حقيقية تنشد الخير للوطن وللمؤسسة ولشغيلتها على حد سواء.

ولا يفوتنا أن نذكركم السيد المدير أن التنسيقية الوطنية للمعهد الوطني للبحث الزراعي، انسجاما مع مبادئها وقياما بدورها الإصلاحي، ما فتئت تدق ناقوس الخطر منبهة الإدارة من الاستمرار على نفس النهج الذي أوصل المعهد إلى الوضعية الراهنة، هدفنا في ذلك كان دائما وأبدا الإصلاح والرقي بالبحث الزراعي وحماية المنتوج العلمي تحقيقا لإقلاع حقيقي والاستثمار الأمثل في موارد المعهد البشرية والحكامة الجيدة في تدبير موارده المالية والمادية والتجاوب مع مطالب الشغيلة وتخليق الإدارة عبر تبني مقاربة تشاركية فعالة مع نقابتنا ومع جميع الشركاء الاجتماعيين الغيورين على المعهد.

لكن الواقع ينآى عن المطلوب و أبعد ما يكون عن المقصود. ونقتصر من باب التذكير لا الحصر على الأمور التالية :

1- **على مستوى التدبير المالي :**

يكفينا أن نستحضر في هذا الصدد نعت أداء تسيير المؤسسة من طرف أعلى هيئة تقريرية لها بأنه الأسوأ بالمقارنة مع باقي المؤسسات العمومية التابعة لوزارة الفلاحة والذي لم يكن في نظر التنسيقية إلا تحصيل حاصل ما فتئت تؤكد عليه في ظل الإدارة السابقة، ولم يكن إلا تجسيدا حتميا للوضعية الدقيقة التي تمر منها المؤسسة بعد تعيين إدارة جديدة لم تبد النجاعة المطلوبة في تسيير مؤسسة ذات بعد استراتيجي كبير علاوة عن غياب رؤية واضحة لمستقبلها وإمكانية اندماجها مع مؤسسات تتكامل معها في مهامها خصوصا في ظل الأزمة التي تعيشها البلاد بسبب جائحة كوفيد 19 والجفاف وغياب الحكامة وتفشي الفساد.

وقد أكد ذلك كشف وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة عن المؤشرات السلبية في مجال التدبير المالي وصرف الميزانية سيما النسب المتدنية للالتزامات والأداءات وآجالها المصرح بها من طرف المعهد الوطني للبحث الزراعي والتي رتبته في أسفل الترتيب.

ولعل من مؤشرات سوء الحكامة المالية كذلك سقوط الإدارة في مستنقع سندات الطلب، التي أصبحت وسيلة للتهرب من إعمال مقتضيات مرسوم الصفقات العمومية علاوة عن منحها لنفس الممونين رغم عدم اختصاصهم أحيانا في موضوع الطلبيات.

2- **على مستوى تدبير الموارد البشرية :** فقد نددت التنسيقية :

- بالكيل بمكيالين في توزيع منحة المردودية والتنقيط الذي استفادت منه الفئة المحظوظة داخل المعهد بنسب وصلت 150 و 200% دون بقية المستخدمين ما أشعل فتيل الفتنة وحالة من الغليان لدى الشغيلة متسائلة عن أسباب هذا التميز الذي اعتمدته الإدارة والمعايير "الخفية" للتقييم و عن عدم إخراج معايير التقييم للعموم و لتحفيز المستخدمين المتفانين في العمل، مطالبة بإقرار مقاييس موحدة للتعويضات الجزافية عن التنقل مركزيا وجهويا وتوزيعها بطريقة عادلة ومنصفة بين مختلف الفئات وعدم استعمال الغلاف المالي المخصص لها لأي غرض آخر والتسريع في اطلاق سراحها فورا.
- بالتماطل الفظيع الذي شهدته عملية التوظيف بالمعهد لسنة 2019 خلاف المعمول به في جميع مؤسسات القطاع والذي كان من نتائجه حرمان المعهد من مناصب الشغل (50) التي رصدت له على قلتها بسبب تأخير القائمين على تدبير الموارد البشرية في الإعلان عن تواريخ المباريات التي تزامنت مع جائحة "كوفيد 19" وإعلان رئيس الحكومة مذكرته بتعليق جميع المباريات إلى أجل غير مسمى.
- باستغلال النفوذ في مباريات التوظيف، و عدم الالتزام بأدنى المعايير العلمية المتعارف عليها على ا لصعيد الدولي في ترقية الباحثين
- بإبرام عقود شبه دائمة مع خبراء لمساعدة بعض مصالح الإدارة المركزية في أداء مهامها رغم توفرها على الموارد البشرية الضرورية.
- بعدم تطبيق مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة مع وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وإبعاد كل من تحوم حوله شبهات الفساد.

- بشبه توريث للكراسي بدل التداول على المسؤولية مما سمح بتكوين شبكة علاقات على المستوى الجهوي والوطني، مبنية على المصالح الشخصية و الزبونية المتبادلة، إذ أن أغلبية المسؤولين لا يتم تقييم أدائهم ولا محاسبتهم على أخطائهم في تجاهل تام للكفاءات والقدرات التي يتميز بها بعض الأطر الذين يعانون من تهميش ممنهج ثبط عزيمتهم الواعدة لتقلد المسؤولية في أوج عطائهم، مما يضعف بشكل مهين حب الانتماء للمؤسسة البحثية والقدرة على العطاء المتواصل.
- بتجاهل الإدارة لمراسلة التنسيقية الوطنية للمعهد الوطني للبحث الزراعي في موضوع الخروقات التي شابت عملية انتقاء ملفات المرشحين للترقية الخاصة بالمكلفين بالبحث "الدرجة الثانية عن سنة 2019 وعجزها اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة هذه التجاوزات، وعلى رأسها واقعة نشر أحد الباحثين في عهد الإدارة الجديدة ل25 مقالا في أقل من 6 أشهر في نفس المجلة التي تحوم حولها شكوك التلاعب في النشر مقابل المال.
- بتركيبة لجنتي الأخلاقيات والحكامة بدون فرقاء اجتماعيين في تناقض صارخ مع الحكامة الجيدة.
- بالحد من حرية التعبير بسن مذكرة تفوح منها رائحة التخويف وترهيب الشغيلة من فضح الفساد والمفسدين.

3- **على مستوى تدبير البحث العلمي :** فقد نددت التنسيقية :

- بالتقليص من الأنشطة البحثية أو إلغائها في أغلب المراكز نظرا لعدم تمرير صفقات اليد العاملة والأجهزة العلمية في سنة 2019.

4- **على مستوى تدبير الوسائل العامة :** فقد نددت التنسيقية :

- بالاستخدام المفرط والشخصي لسيارات الخدمة من طرف بعض المسؤولين خارج الضوابط القانونية

5- **على مستوى تدبير الشراكة مع الفرقاء الاجتماعيين :** فقد نددت التنسيقية :

- بضرب المقاربة التشاركية عرض الحائط وتجاهل تام لرأي الفرقاء الاجتماعيين لتبخيس دورهم داخل المؤسسة.

6- **على مستوى تدبير الأعمال الاجتماعية :** فقد طالبت التنسيقية :

- بتحسين أداء جمعية الاعمال الاجتماعية للمعهد وذلك بضخ ميزانية إضافية في ميزانية الجمعية من حساب خارج الميزانية، الشيء الذي لم يتم مع التعتيم المتعمد من طرف المندوبين الجهويين على مخرجات اجتماعات المجلس الإداري و تعمد عدم الإفصاح عنها لمن يمثلونهم على المستوى الجهوي.
- التسريع بإخراج مشروع الكدية السكني إلى حيز الوجود بتكلفة منخفضة تحفز جميع الفئات وليس كما يروج مع كامل الأسف من تفويته بأثمنة تضاهي عروض المنعشين العقاريين، علما بأنه مشروع قديم و لم يتم الحسم فيه لصالح المستخدمين المنخرطين،
- عقد اتفاقيات مع مؤسسات اجتماعية وسياحية بهدف استفادة مستخدمات و مستخدمي المعهد من برامج التخييم خلال العطل الصيفية تهم جميع جهات المملكة و ليس فقط بعض الجهات على حساب غيرها.

وختاما، إذ نذكركم السيد المدير ببعض المطالب الاجتماعية التي تؤرق الشغيلة بسبب الغياب التام لأية مبادرات أو قرارات حقيقية يمكن اعتبارها مكسبا يصب في صالح شغيلة المؤسسة، وبعدما تبين أنه وبعد مرور سنتين على تعيينكم لا زالت المؤسسة تفتقد لرؤية واضحة لمستقبلها إن على مستوى البحث العلمي أو الحكامة في التدبير الذي تميز بالضعف في عهدكم وسلفكم أو الشراكة مع نقابتنا، وبعدما نفذ صبر نقابتنا التي أمهلتكم طويلا أملا في التجاوب الإيجابي مع مطالب الشغيلة ومأسسة الحوار والشراكة ومع الإصلاح والحكامة الجيدة لمؤسسة كانت في عصرها الذهبي مفخرة للوطن بإنتاجها العلمي مكن من الإسهام بشكل كبير في تطوير فلاحتنا، أن الاستمرار في فرض سياسة الآذان الصماء، وعدم فتح باب الحوار برعاية من الوزارة تفعيلا لمخرجات الحوار الاجتماعي القطاعي للسيد الوزير. فستجد نقابتنا نفسها مكرهة لتغيير طريقة تعاملها و ستسلك كل الطرق والوسائل المتاحة والمشروعة بما في ذلك الهيآت الشريكة والمؤسسات الدستورية خاصة الرقابية منها والإعلام، لأجل تحقيق ما ذكر.

وتفضلوا السيد المدير بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الكاتب العام للجامعة المغربية للفلاحة

عن التنسيقية الوطنية للمعهد الوطني للبحث الزراعي

الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب
الجامعة المغربية للفلاحة
الكتابة الـ...
الكاتب العام الوطني :
محمد دعنون

نسخ موجهة للسادة :

- ✓ وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.
- ✓ مدير الموارد البشرية للوزارة.
- ✓ الأمين العام للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

المقر المركزي: 20 زنقة باستور حي الليمون الرباط. **الهاتف:** 0537263545 **الفاكس:** 0537263546 **الموقع الإلكتروني:** www.untm.ma **البريد الإلكتروني:** untmfma@gmail.com